رئيس الوزراء في حوار مع مجلة (محطات) الشهرية :

اليمن تواجه تحديات حقيقية تتمثل بالفقر والبطالة

نتائج اجتماعي لندن والرياض عكست حرص المجتمع الدولي على دعم جهود اليمن التنموية

صنعاء / سبأ:

عبر رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور عن تطلعه إلى أن يخرج الاجتماع المرتقب لأصدقاء اليمن بنتائج قيمة تسهم في حشد دعم المجتمع لليمن بما يعزز من قدراته في مواجهة التحديات الماثلة.

وكشف الدكتور مجور في حوار مع مجلة «محطات» الشهرية نشرته في عددها الثاني الصادر أمس عن أن هذا الاجتماع سيخرج بإشهار مجموعة أصدقاء اليمن، وسيكون لهذه المجموعة كيانها الاعتباري، وستتابع باستمرار الأوضاع في اليمن، كما سيترافق مع ذلك تأسيس صندوق لدعم اليمن بشكل مستمر.. مؤكدا أن اليمن سيحرص على أن يكون تمثيله في الاجتماع المرتقب لأصدقاء اليمن لا يقل عن المستوى الوزاري.

د. محمد علي مجور / صورة ارشيفية

استيعاب دول الخليج للعمالة اليمنية سيمتص البطالة ويدعم الاقتصاد الوطني

ولفت إلى أن هذا الاجتماع ستكون مناقشاته خلاصة لما تم مناقشته في اجتماعي لندن والرياض؛ وبالتالي سيقف على خلاصة ما تم من قبل، وسيحدد ما ينبغي على المجتمع الدولي القيام به لترجمة التزاماته تجاه دعم اليمن وفي مقدمة ذلك الدول والمنظمات المانحة.

وأنتقد رئيس الوزراء تضخيم بعض وسائل الإعلام الغربية لخطر الإرهاب في اليمن .. موضحا في ذات الوقت أن اليمن, يواجه تحديات حقيقية، منها ارتفاع معدلي الفقر والبطالة، وهما عاملان رئيسيان يشكلان بيئة ملائمة لنشاط عناصر التطرف والإرهاب.

وقال :" إن التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن تتمثل بضعف الموارد وتعدد الاحتياجات الكبيرة جداً, وكذا ارتفاع معدلات الفقر بشكل كبير، وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب في مختلف المناطق، فضلا عنضعف مشاريع البنى التحتية من كهرباء وطرق وصحة وتعليم ومياه وغيرها, وهذه بالتأكيد ستكون لها نتائج سلبية تعيق مسيرة التنمية الشاملة في اليمن".

وأعتبر رئيس الوزراء أن نتائج اجتماعي لندن والرياض لشركاء التنمية في اليمن, قد عكست حرص المجتمع الدولي على دعم جهود اليمن وتعزيز قدراته للتغلب على التحديات الأمنية والإرهابية وتعزيز مسيرته التنموية فضلا عن كونها جسدت وقوف المجتمع الدولي إلى جانب اليمن وأمنه واستقراره ووحدته .

وأكد الدكتور مجور أهمية استيعاب دول الخليج الشقيقة للمزيد من الأيادي العاملة اليمنية نظرا لما لذلك من آثار إيجابية في الإسهام في امتصاص البطالة فضلا عما ستشكله تحويلاتهم السنوية من دعم مهم للاقتصاد الوطني والتنمية في اليمن.

وبين أن هذا الموضوع كان محور نقاشاته مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية خلال زيارته الأخيرة للرياض .

وقال " خلال زيارتنا الأخيرة إلى الرياض التقينا بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وطرحنا هذا الأمر، وقلنا: كنتم يا خادم الحرمين من المبادرين في قمة مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربية بطرح موضوع استيعاب العمالة اليمنية، وعودتها كما كانت عليه في فترة سابقة, ونأمل أن تكون المملكة النموذج في هذا الأمر، وأن تعود العمالة اليمنية في السعودية إلى عهدها الذهبي, وحقيقةً لمسنا تجاوبا كبيرا في هذا الشأن ".

ولفت إلى أن هذا الموضوع طرح أيضا خلال اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي، وكان الموضوع الرئيس, وتم تشكيل لجنة من ثلاث وزارات في السعودية واليمن، هي وزارات الخارجية، والشؤون الاجتماعية، والداخلية؛ لبحث المشاكل التي يعاني منها المغتربون اليمنيون في المملكة، ومن ضمنها مشكلة الكفيل والبصمة، ومشكلة إلحاق أبنائهم في مدارس التعليم الحكومية هناك، إلى جانب دراسة آلية تدفق العمالة اليمنية الجديدة إلى السعودية.

وفي ما يخص مستوى استيعاب تعهدات المانحين في مؤتمر لندن عام 2006م، وما يوجه من انتقادات للحكومة بتأخرها في ذلك .. قال رئيس الوزراء «هناك لغط كبير يدور حول تعهدات المانحين، ونقرؤها بالصحف بشكل كبير، وهي تنتقد الحكومة بصورة لم تنتقد بها أي حكومة سابقة، مع أنها تواجه تحديات لم تواجهها أي حكومة من قبل، وبهذا الشأن نقول: إن التعهدات التي خرج بها مؤتمر لندن بلغت 7ر5 مليار دولار،و بعض من قدم هذه التعهدات هم مانحون تقليديون، مثل البنك الدولي والصناديق العالمية الأخرى، والبعض الآخر هي مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ".

وأردف قائلا " ولهذا فيما يخص المانحين التقليديين لكم أن تتأكدوا أننا لم نجد أية مشكلة في الوفاء بتلك التعهدات، ولعلكم تسمعون كل يوم عن الأتفاقيات التي يصادق عليها مجلس النواب، سواء في مشروع تنمية ريفية أو مشروع زراعي، وهذه التعهدات تسير بشكل ممتاز, وما نعانيه هو أن الأمور لم تسر بالشكل الذي نريده مع مجموعة المانحين غير التقليديين، سواء في موضوع التخصيص، أو في اتفاقيات القروض، أو في السحب؛ لأن هذه المبالغ ينبغي أن تمر بثلاث مراحل، أولاها الاتفاق مع المانحين على تخصيص تلك المبالغ لمشاريع على الورق، وينبغي أن يكون الاتفاق حسب أولوياتنا .. وللأسف بعض المانحين يتلكأ، ويريد أن يكون التخصيص وفقاً للطريقة التي يراها هو".

وتابع الدكتور مجور " هناك مبالغ لم تخصص بعد, والمبدأ أن التخصيص ينطلق من صاحب الاحتياج، بحيث نحدد نحن أولوياتنا, ولهذا ينبغي أن تنسجم إرادة المانحين مع احتياجاتنا, ولهذا واجهنا مشكلة.. وهناك مانحون آخرون يقولون : إنهم سيشرفون على تنفيذ تعهداتهم، وهناك من يطرح أنه سينشئ مكتباً شبيهاً بمكتب دولة الكويت الذي كان قائماً، وحقق إنجازات، ونحن مع هذا، وقد قالها فخامة رئيس الجمهورية خلال مؤتمر لندن: نحن لا نريد دولاراً واحداً، بل نريد مشاريع، ودعا الدول المانحة إلى تنفيذ المشاريع التي تمولها, وهذه المكاتب لم تشكل بعد".

وقال " نحن لا توجد لدينا مشكلة، فمن يريد أن ينشئ مكتباً فليكن, ليأت ويطرح المناقصات والدراسات ويتعاقد مع المقاولين، وهذا سيحمل عبئاً عن كاهل الحكومة، لكن لا هذا صار ولا ذاك تم، ومازلنا نراوح في مكاننا، والمعاناة التي تواجهها الحكومة, معاناة حقيقية في هذا الجانب، ومع ذلك نحن حققنا بعض التقدم, حيث انتهينا مع بعض المانحين بتخصيص تعهداتهم، وانتهينا بتوقيع اتفاقيات القروض".. موضحا بهذا الشأن بان المبلغ المقدم من المملكة العربية السعودية الشقيقة وقدره مليار دولار, قد تم تخصيصه بنسبة مائة في المائة، كما تم التوقيع على عقود التنفيذ للمشاريع التي ستمول من هذا المبلغ .

المجلس الأعلى للسياحة في اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء:

إحالة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون السياحة إلى الشؤون القانونية

إقرار لائحة الرقابة على جودة الخدمات السياحية واستكمال إجراءات إصدارها

صنعاء / سبأ:

أحال المجلس الأعلى للسياحة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مشروع اللائحة التنفيذية لقانون السياحة إلى وزارة الشؤون القانونية لمراجعته وتقديمه إلى مجلس الوزراء للمناقشة النهائية والإقرار.

ويتكون المشروع من 158 مادة موزعة على عشرة فصول تشمل التسمية والتعاريف ، السياحة وأنواعها ،المناطق والمواقع السياحية، المنشآت السياحية و أنواعها وتراخيصها والسياحة الإلكترونية ومنشآت نظام اقتسام الوقت والتصنيف وإعادة التصنيفات السياحية والشروط الخاصة بإدارة المنشآت السياحية والعاملين فيها والالتزامات والضوابط العامة لمزاولة النشاط السياحي وقواعد نظام الحجز في مختلف المنشآت السياحية، السياحة البيئية وقواعدها ومعاييرها ومراكز الغوص وممارسة السياحة البحرية .

د. مجور يترأس اجتماعاً للجنة العليا

كما تشمل المواد:المهن السياحية الإرشادية والمطبوعات والوسائل الترويجية، الأنشطة السياحية والمهرجانات والمعارض واستخدام الشركات الترويجية، رسوم الترخيص السياحي، الرقابة والتفتيش السياحي والفصل العاشر الأحكام الختامية.

وأقر المجلس لائحة الرقابة على جودة الخدمات السياحية المقدمة من وزير السياحة ووجه باستكمال الإجراءات اللازمة لإصدارها.

وتهدف اللائحة التي تقع في 43 مادة موزعة على سبعة فصول تنظيم وتطوير عملية الرقابة والتفتيش السياحي بما يحقق الارتقاء بمستوى جودة الخدمات السياحية بصورة مستمرة، وكذا تحديد شروط وضوابط أداء المفتشين السياحيين لمسؤولياتهم ومهامهم وتحديد أسس وقواعد وأساليب وآليات الرقابة على أنشطة ومواصفات المنشآت السياحية وجودة خدماتها وكذا تحديد قواعد وآليات التعامل مع شكاوى وتظلمات ومقترحات المستفيدين من الخدمات السياحية، وتنسيق عملية الرقابة المشتركة على المنشآت السياحيةوتحفيز القطاع الخاص السياحي لتبني مبادئ الجودة الشاملة للمنشآت والأفراد.

وأكد المجلس الدور الحيوي للسلطة المحلية في تطبيق اللائحة وتحقيق غاياتها المنشودة.

وأطلع المجلس على وثيقة خارطة طريق للإنعاش السياحي المعدة من قبل المنظمة العالمية للسياحة، وتتضمن الخارطة مجموعة من الخطوات المؤسسية في مجالي التنشيط والتحفيز للواقع والبيئة السياحية, فضلا عن التركيز على الاقتصاد الأخضر في النشاط السياحي المرتكز على حماية البيئة من التلوث عبر الاستثمار الأخضر والبنى التحتية للنقل صديقة البيئة .

وأقر المجلس مجموعة من الإجراءات التنفيذية للوثيقة, توكد على جوانب حماية البيئة, وتعزيز العمالة اليمنية في المجال السياحي والتدريب والتأهيل, وتخصيص الأراضي للاستثمار السياحي, وكذلك تعزيز مستوى الخدمات العامة وتحسين المدن, وتوطيد الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي, وتطوير وتوسيع المنافذ البرية والمائية والجوية, إلى جانب توسيع عملية الترويج السياحي عبر مختلف الوسائل والأدوات الترويجية وغيرها.

واطلع المجلس على تقرير الأداء لوزارة السياحة لعام 2009م الذي تناول مجمل الأعمال والمهام التي تم انجازها في جوانب تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي وتنمية المنتج السياحي والترويج والتسويق السياحي على المستويين المحلي والخارجي والتوعية السياحية فضلا عن العلاقات الدولية والعربية.

وتطرق التقرير إلى نتائج النشاط السياحي خلال العام المنصرم وأهمية السياحة في الدخل القومي .. موضحا أن حجم السياحة الوافدة إلى اليمن بلغ مليوناً و 28 ألفا و 127 سائحا, منهم 57 في المائة من اليمنيين المقيمين في الخارج .. مشيرا إلى أن إجمالي الليالي السياحية التي قضوها وصلت إلى 11 مليوناً و 790 ألفا و 252 ليلة سياحية في مختلف المنشآت الفندقية وغيرها من منشآت الإيواء.. ولفت التقرير إلى أن نسبة الوافدين للسياحة خلال العام 2009م زادت بنسبة 7 في المائة مقارنة بالعام 2008م.. مؤكدا

أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي ارتفعت إلى 903 ملايين دولار مقارنة بـ 886 مليون دولار عام 2008م وبنسبة 6 في المائة.

واطلع المجلس على تقرير الإحصاء السياحي للعام 2009م الذي تضمن مجمل المؤشرات السالفة الذكر, مع تحديد السياحة الوافدة إلى اليمن بحسب الأقاليم والجنسيات والشهور ووسيلة السفر إلى غير ذلك من المؤشرات المرتبطة بالسياحة خلال العام المنصرم.

وكان المجلس الأعلى للسياحة قد اطلع على محضر